

أزمة الثقة السياسية العراقية بعد ٢٠٠٣

أ.د. أسعد كاظم شبيب

الباحث ميثم علي حسين

كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة

المقدمة:

من أجل بناء دولة ذات معالم واضحة وقوية لابد من يكون نظام الحكم بارزا وآلية تشكيل الحكومة واضحة المعالم ووفق أسس قانونية وأداء سياسي ناجح وظروف طبيعية لولادتها وبعيدا عن الأزمات باعتبار أن السلطة بمؤسساتها الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) هي إحدى العناصر الرئيسية لتشكيل اي دولة. وتتضح هذه العلاقة الجدلية بين الدولة والحكومة بصورة جلية في أوقات الأزمات التي تمر بها الدول والتي تدور رحى الأزمة فيها حول آلية وطبيعة الحكومة المنتظر تشكيلها.

إن أزمة نظام الحكم في العراق بعد عام ٢٠٠٣ أصبحت عرفا سياسية بعد إجراء كل دورة إنتخابية، فالجدل بعد انتخابات العام ٢٠٠٥ وتشكيل الحكومة لم يشكل أزمة وقتية بل أصبح قاعدة ومنطلقا لجدل وأزمة أكبر شهدها العراق بعد إجراء الانتخابات ٢٠١٠ انعكست على المشهد السياسي وأدت الى تعطيل تشكيل الحكومة فترة أكثر من المتوقع.

إن الأزمة ظاهرة تستحق البحث والدراسة والتحليل والتوثيق لأهمية الموضوع على صعيد العراق بصورة خاصة وعلى الصعيد القانوني والسياسي والتاريخي بصورة عامة. فعلى صعيد العراق تحظى الدراسة بأهمية بسبب التداعيات الناتجة عنها والتي قد تحولها إلى أزمة دائمة تحت الرماد تتفجر كلما اكتملت ظروفها في أنها أزمة قابلة للتكرار وتتجلى خطورتها لأنها قد تقود الى تقسيم العراق وفق المكونات الإجتماعية الإثنية والطائفية فضلا عن إن الأزمة تلقي بظلالها على الإستقرار السياسي الذي بدوره

ينعكس على المشهد الأمني وتطور عجلة الإقتصاد والرفاه الإجتماعي وبوضوح نقول أنها قد تكون عاملا لتهديد النظام السياسي برمته.

فرضية البحث:

ان ازمة الثقة في الدولة العراقية لم تكن وليدة الحاضر بل موجودة منذ تأسيس الدولة العراقية وقد تفاقمت بعد ٢٠٠٣ وهذه الازمة أدت الى العديد من المشاكل بين الشعب والسلطة في المجالين السياسي والاجتماعي .

إشكاليات البحث:

أن أهم الإشكاليات التي طرحت في البحث، هي الأسباب التي أدت إلى ظهور أزمة نظام الثقة في العراق بعد ٢٠٠٣ ستكون هي المحطة الأولى بالعودة التاريخية الى اشكالية أزمة السلطة والدولة في العراق وما نتج عنها من فرز طائفي سياسي ، وغياب دولة المؤسسات أفرز نظاما شمولياً بكل أبعاده.

مناهج البحث:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على عدد من المناهج وهو الاتي .:

١- المنهج التاريخي: اذ يمنحنا التعرف على الحوادث والوقائع التي أثرت لاحقاً على الواقع السياسي فضلاً عن القوى والشخصيات اللاعبة ، هذه المعرفة ستقودنا إلى رسم نقاط التأثير في المشهد السياسي. التركيز على هذا المنهج من خلال الغور في تفاصيل التاريخ السياسي لنظام حزب البعث وموقف الطوائف والمكونات العراقية منه. والانتقال الى التغيير الكبير الذي حدث في العراق بعد ٢٠٠٣ ومرافقه من أحداث على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي ،

٢- المنهج التحليلي: وهذا المنهج غنى عنه من أجل تحليل عناصر الأزمة. وربط المقدمات بالنتائج وتحليل المواقف التي تتخذها القوى السياسية وأثر ذلك على ظهور الأزمة. كما نحن بحاجة إلى تحليل الأدوار التي تقوم بها القوى الفاعلة لإدارة الأزمة.

٣- المنهج الإستقرائي: سيكون له دور بعد دراسة الوقائع وإحصاء مجريات الأحداث ودراسة أدوار القوى السياسية بهدف إجراء إستقراء لكل ما له علاقة بالبحث من أجل التوصل إلى أسباب الأزمة وسبل علاجها.

الفصل الأول: ماهية الازمة :

الأزمة

يعد مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الأنتشار في المجتمع المعاصر إذ اصبح يمس بشكل او بأخر كل جوانب الحياة ,بدء من الازمات التي تواجه الفرد مروراً بالازمات الدولية و مصطلح (الأزمة) اصبح من المصطلحات المتداولة على جميع الأصعدة وفي مختلف مستويات الحياة البشرية فالمفاهيم التي أعطتها العلماء والمختصين لازمة وأنواعها تختلف تبعاً لاختلاف المنطلقات الفكرية والفلسفية التي يعتقد بها العالم او المتخصص .

وأن مصطلح الأزمة غالباً ما تكتنفه بعض الصعوبات كونها تعد احدى مفردات ومصطلحات العلوم الأنسانية والاجتماعية والتي يكون لها استعمالات متعددة ومختلفة في سياق الكلام وفي العلاقات الاجتماعية والشؤون الدولية لذلك فليس لمصطلح الأزمة معنى واحد مسلم به بصورة عامة إذ يرى الباحثون أن ذلك يعود لإسباب متعددة ومتداخلة ابرزها^١:

١- صعوبة تحديد المقصود بالأزمة : بسبب التداخل بين عناصرها وضيق الزمن المتاح للاستجابة .

٢- الطبيعة الشمولية للمصطلح واتساع نطاق استخدامه (ازمة هوية وازمة اقتصادية او سياسية او عسكرية او امنية)

٣- خصوصية المنظور الذي ينظر به كل علم الى مفهوم الأزمة ولا سيما بعد ان جذبت دراسة الازمات العديد من الباحثين من مجالات علمية مختلفة .
أولاً: معنى الأزمة في اللغة

يعرف قاموس مختار الصحاح الأزمة: بأنها الضيق والشدة والقحط (أزم) عن الشيء امسك عنه و (المأزم) المضيق وكل طريق ضيق بين جبلين مأزم ومنه سمي الموضوع الذي بين المشعر وبين عرفة مأزمين^٢ وتأزم القوم: اصابتهم أزمة وتألمو لأزمة الزمان والأزمة الامتناع عما يضر يقولون "أن اصل الدواء الأزمة" الأزمة جمع أزم وإزم وأزمات ووازم ، الشدة والضيق وهي لدى الفراهيدي زأمت الرجل وذعرتة وزئم أي ذعر وفزع والوازم علينا الدهر يأزم ازما اذا ما اشتد وقل خيره.^٣

اما المعنى القاموسي لمصطلح (الأزمة_crisis) في اللغة الأنكليزية فيدل على مرحلة تحول في احداث متتابعة كما تعني حالة التغيير (عدم الثبات) في علم الاقتصاد والاجتماع وكذلك في الشؤون الدولية فهي تؤدي الى تغيير حاسم او فاصل وهي مشتقة من الكلمة اليونانية (krinein) ومعناها لحظة القرار (moment of decision) اذ أن الازمات في التراجيديا الاغريقية القديمة تشكل نقاط تحول تاريخية وتكون الخيارات والقرارات الأنسانية قادرة على احداث تغييرات أساسية وجوهرية في المستقبل^٤ فيما يعرف قاموس هيرتج (heritage) الأزمة بأنها تعني حالة خطرة وحاسمة او نقطة تحول أو أوضاع غير مستقرة في الشؤون السياسية او الاقتصادية او العالمية والتي يوشك أن يحدث فيها تغيير حاسم او أنها تغيير فجائي في مرض مزمن أما للتحسن او التدهور^٥

وعرف قاموس جامعة أكسفورد الأزمة بأنها نقطة تحول في تطور المرض او تطور الحياة او تطور التاريخ ونقطة التطور تلك هي وقت يتسم بالصعوبة والخطر والقلق من المستقبل وحتمية اتخاذ قرار محدد وحاسم في مدة زمنية محددة^٦.

كما يعرف القاموس الفرنسي الأزمة بأنها حركة سريعة او تجل عنيف للاحداث ويتولد إزاء إحساس في ضرورة البحث الشاق لاتخاذ القرار المعين بصدده.

اما اللغة الصينية فقد برعت الى حد كبير في صياغة مصطلح الأزمة اذ ينطقونه (ji-Wei) وهي عبارة عن كلمتين الأولى تدل على الخطر والأخرى تدل على الفرصة التي يمكن استثمارها وتكمن البراعة هنا في تصور إمكانية تحويل الأزمة وماتحتملة من مخاطر الى فرصة لاطلاق القدرات الإبداعية التي تستثمر الأزمة كفرصة لاعادة صياغة الأوضاع وإيجاد الحلول السديدة^٧

ثانيا : معنى الأزمة في الاصطلاح : بأنها مرحلة تحول في احداث متتابعة ,كما أنها تعني حالة التغيير (عدم الثبات) او أنها تؤدي الى تغيير حاسم او فاصل فيما يذهب اخر الى وصف (الأزمة) بأنها نقطة تحول في أي شي وأن التغيير يكون فيها قطيعا :اما للاحسن او للاسوء وتشير كلمة الأزمة الى معنيين منفصلين الأول تغيير مفاجئ نحو الأفضل او نحو الاسوء والمعنى الاخر أن الأزمة تعني مرحلة من العمل القصصي او المسرحي^٨. ويعرف أندرسن الأزمة بأنها " نقطة تحول نحو الاسوء او الأفضل ,فهي حالة من عدم الاستقرار يوشك أن يحدث فيها تغير يؤدي الى نتائج مرغوب فيها"^٩

وتعرف الأزمة أيضا بأنها موقف او حدث او مجموعة احداث متوقعة او غير متوقعة تتسم بالخطورة والعمق واتساع التأثير ,مما يجعل من الصعوبة بمكان السيطرة على الأوضاع بالطرق والأساليب والامكانيات الممعتادة , بسبب تسارع الاحداث وحدتها ومجهولية التطورات والارتباك، وتزايد الخسائر المادية والمعنوية والاثر السلبي في المصالح الأساسية، وتوازنها في الدول التي تحدث فيها .^{١٠}

وتحدث الأزمة في مستويات مختلفة تشمل الفرد والمجتمع والمؤسسة والدولة، لتؤثر وتتأثر في مجالاتها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وتختلف طبيعة الأزمة حسب مجال الاضطراب الذي تحدثه، على أن بعض الباحثين من عرف (الأزمة) بالمفهوم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فإشار الى ذلك بقوله يقصد ب(الأزمة) من الناحية الاجتماعية، توقف الاحداث المنتظمة والمتوقعة، واضطراب العادات بما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة، اكثر ملائمة، اما الأزمة من الناحية السياسية فهي: حالة او مشكلة تأخذ بابعاد النظام السياسي وتستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله سواء كأن إداريا ام سياسيا ام نظاميا ام اجتماعيا ام اقتصاديا ام ثقافيا: ومن الناحية الاقتصادية فهي تعني أنقطاع في مسار النمو الاقتصادي حتى انخفاض الأنتاج او عندما يكون النمو الفعلي اقل من النمو الاحتمالي.^{١١}

والأزمة سياسيا وعسكرياً هي اللحظة الفاصلة والحرجة بين السلم والحرب عند تازم العلاقات بين الدول اذ تنشأ الأزمة في ظل حالة من التوتر وضياح الثقة وعدم الاستقرار وتتراكم وتستمد أسبابها من صراعات الماضي التي تنسحب على نزاعات في الحاضر، وزرعا لبذور الانتقام في المستقبل بعد أن تتحل وتستبدل بأنتهاء الأزمة التحالفات القديمة باخرى جديدة قائمة على كيفية التعامل قبل وفي اثناء الأزمة، اما الأزمة إداريا فهي موقف يواجهه متخذ القرار يفقد فيه عليه او على اتجاهاته المستقبلية تتلاحق فيها لاحداث وتتشابك الأسباب بالنتائج وتغذي بعضها الاخر / بأنها موقف غير اعتيادي جدا يهدد اعمال وسمعة وصورة وعلاقات المنظمة ويضر بجمهورها^{١٢}

اما الأزمة الدولية فقد عرفها سنايدر بأنها سلسلة متعاقبة من التدخلات بين دولتين او اكثر ذات سيادة في صراع عنيف يحتوي في طياته لادراك العالي باحتمالية الحرب^{١٣}

تثير الأزمة الدولية أحياناً مواضيع في غاية الأهمية والحساسية في السياسة مثل ترتيب القوة، والقيم، السياسة، المصالح، ومستوى المخاطر ومواقف مراكز القوة، درجات التحولات في ميزان القوة، والتهديدات الأمنية المحتملة والامن الدولي، والاستقرار او عدمه أن تلك الموضوعات تبدو اثناء الأزمة وكأنها مجموعة مركبة من تحركات وإجراءات مرتبطة مع بعضها ومتمركزة بشكل حاد حول قضية واحدة مشخصة تشخيصاً جيداً، والأزمة الدولية بذلك المعنى تهيئ ميداناً لجذب المحللين الاستراتيجيين والمختصين الى ساحتها، وتعين على التشخيص الدقيق لمقدار حكمة وشجاعة ودهاء صناع القرار ورجال الدولة.^{١٤}

ماهية الثقة وماهية الثقة السياسية

أولاً : معنى الثقة

أن الثقة تعني التأكد من النفس ومن القدرات الداخلية على قيام الشخص لما يريد بطريقة آمنة وفعالة، وهي لا تعني الشعور بالتفوق أو التغطرس على الآخرين، بل هي تعبر عن شعور داخلي بالقوة والقدرة، ومن مظاهر الشعور بها ما يأتي:^{١٥}

الشعور بالأمان بدلاً من عدم الأمان. المعرفة التامة بالقدرة على القيام بأي مسؤولية أو عمل مفاجئ. الشعور بالاستعداد الدائم للتحديات والمواجهات اليومية الاعتيادية. التفكير دوماً "أنا أستطيع" بدلاً من "أنا لا أستطيع". الثقة بالنفس تعتبر الثقة بالنفس صفة مهمة جداً في كل جوانب الحياة، حيث أنها تعكس صورة واضحة عن الشخص الذي يمتلكها، وغالباً ما تكون مفتاحاً للحصول على النجاح. بالرغم من ذلك؛ يوجد الكثير من الناس لا يتمتعون بهذه الصفة ويصارعون دوماً للحصول عليها.^{١٦}

لتطوير الثقة بالنفس هناك عدة خطوات يمكن للشخص أن يتبعها، ومنها بناء عقلية واثقة، المقارنة بالآخرين للمساعدة على فهم النفس وتطوير الصفات الممتلئة لديها، التخلص من الشك بالنفس

وبالقدرات، الاندماج مع الآخرين في مواقف الحياة اليومية دون الشعور بالخوف والخل، تحدي النفس للقيام بعمل جديد يحتاج ثقة أكبر وإعادة محاولة التجربة أكثر من مرة فهذا يساعد على نمو الثقة وتطورها، التركيز على نقاط القوة والمهارات الممتلئة لدى الشخص والقيام بتطويرها، القيام بالواجبات المطلوبة بشكل دائم، حيث يساعد هذا على الشعور بالاستعداد لكل ما يواجهه الشخص في حياته. تصرف الشخص على سجيته دون محاولة إخفاء العيوب والأخطاء التي من الممكن أن تتطور لتصبح مواطن ضعف وشعور بعدم الثقة. الثقة بالآخرين تعتبر الثقة أساس جميع العلاقات والروابط البشرية سواء كانت زمالة أو صداقة أو أخوة أو زواج، وبحكم جميع التفاعلات بين أي من هذه العلاقات؛ لا بدّ من وجود الثقة المتبادلة من الطرفين لنجاح العلاقة، لكن غالباً ما يواجه البعض صعوبات في تكوينها والتي تعود إلى أسباب متعددة تتعلق بكيفية فهم الشخص لمفهوم الثقة.^{١٧}

ثانياً: مفهوم الثقة السياسية

الثقة اهرم توم يف ددحتملا ممألا اهل تراشا دقو ،ةسايسلا مولع تايبدا يف ،ةديديج تسيل ددرفم ةيسايسلا دارفا نيب ءارآلا يف قفاوتلا) جاتن اهنأ قربتعم ،٢٠٠٦ ماعلا انييف يف (ةموكحلا يف ةقثلا ءانب) لوح نيب يباجيالا لعافتلاو ،ةيموكحلا ةرادإلا طمنو ،جماربلا يف تايلولألا لوح ةيسايسلا بخنلاو عمتمجلا . (ةيداصتقالاو ةيعامتجالا تاسؤملا)^{١٨}

فما هي الثقة السياسية؟ وما هي أنواعها ؟

أولاً : معنى الثقة السياسية

لقد عرّفت الأمم المتحدة "الثقة السياسية" في إعلان فيينا بشأن بناء الثقة في الحكومة عام ٢٠٠٦ بأنها تعبر عن «وجود توافق في الآراء فيما بين أفراد المجتمع حول القيم والأولويات والاختلافات المشتركة، وعلى القبول الضمني للمجتمع الذي يعيشون فيه، كما تشير أيضاً إلى توقعات المواطنين لنمط الحكومة

التي ينبغي أن تكون عليه، وكيف ينبغي للحكومة أن تعمل وتتفاعل مع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية».

وبذلك نجد أن توافر الثقة السياسية يعني النظرة الإيجابية العامة للمواطنين تجاه الحكومة، وتتشأ هذه النظرة كلما تم تجسير الهوية بين ما يتوقعه المواطن من الحكومة وما تحققه من جانب، وبين ما تخطط له الحكومة وما تنفذه من جانب آخر، ويقيم المواطن الحكومة من خلال بعدين :
البعد الأول: مدى قدرة الحكومة على تحقيق رغبات المواطن، من خلال تحسين واقعه الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيقها العدالة الاجتماعية والأنصاف.

البعد الثاني: مدى قدرة السياسات والإجراءات الفعلية، على تحقيق أهداف الحكومة المعلنة، ومدى انسجامها مع التصريحات الحكومية الرسمية.^{١٩}

الفصل الثاني: الازمات السياسية في العراق:

أولاً: أزمة ضياع الهوية الوطنية

مما لا شك فيه أن العراق يتمتع على صعيد البناء الداخلي بالتلون، فقد صب في هذا المجتمع الكثير من الأعراق والأديان والطوائف ليخرج منها تركيب معقد للغاية وتعقدت معه شبكة الهوية الوطنية العراقية أكثر فأكثر وإذا نظرنا الى الموروثات لدى العراقيين (في التفكير والسلوك) لراينا أن العنصرين الأكبر فيها وهما الموروثات الطائفية والموروثات العشائرية قد طغيا على الكفاءة^{٢٠}

أن الهوية الوطنية ممكن أن تكون دافعا للرفاه تمنح حاملها دفء الانتماء للجماعة وتمدهم بالتضامن والاستقرار ولكن ما تتعرض له الهوية الوطنية العراقية بعد التغيير الهائل الذي حدث بعد الاحتلال ونتيجة لما يتعرض له الفرد من ضغط في دولة الاستبداد المنحلة جعله يبحث عن ظل يستظل به. فلم يجد من ملجأ يهرب اليه غير الهيئات الارثية التي عاد ارتباطه بها (القبيلة، الطائفة) ليحقق من خلالها الحماية

والأمان في الوقت الذي لم تستطع الدولة ومؤسساتها أن توفرهما له وفي الوقت الذي استقوى به الفرد بهويته الفرعية فأن الهوية استقوت به أيضا , وادى التقاف الافراد حول هذه الهويات الى تشكيل عبء على المواطنة وأنتهاكا لها حين تحول ولاء الفرد الى ولاء اخر مشكلا بديلا عن الولاء الوطني فاصبح عائقاً أمام بناء مواطنة يقف الافراد داخلها على خط واحد متساوين في الحقوق والواجبات.^{٢١}

لذلك فأن "ازمة الهوية" لاتتبع أيضا من داخلها فقط ,بقدر ما هي متأتية من خارجها أي من التحديات التي تجابهها فتجعل كل جماعة فرعية تستقطب مشاعر الولاء لهويتها الفرعية على حساب الهوية الوطنية ,وهذا يؤدي الى "ازمة هوية " وهي حالة من التوتر والتمزق الوجداني ,الذي ينتمي الى التمرکز على الذات ويدفع الى التعصب والتمييز العرقي او الديني او الطائفي ويقلل من فرص التسامح والتفاهم والحوار والحال أن ازمة الهوية في العراق هي قبل كل شئى ازمة حرية وأزمة وعي بها وأزمة تفاهم وحوار مع الاخر بمعنى اخر هي ازمة مواطنة لم تتبلور وأزمة دولة لم تنضج وأزمة نظام سياسي يتجاوز على حقوق المواطن وأسأنيته.^{٢٢}

وإذا كانت هناك هوية وطنية عراقية رئيسة واحدة عاملة وشاملة لكل العراقيين تجمع تحت ظلها جميع الاثنيات والأديان والطوائف والأقليات فهذا لايمنع من وجود هويات فرعية متميزة ببعض الخصائص القومية والدينية والطائفية وتندمج وتتعايش معها وهذا ماحدث في العراق فبالرغم من تغير الأنظمة السياسية التي جاءت الى السلطة فقد تطورت روابط من المشاعر الوطنية المشتركة بين طبقات وفئات المجتمع العراقي على الرغم مما أنتابها من ضعف ووهن وعجز عن الاستمرار في النمو وبناء دولة القانون والمجتمع المدني.^{٢٣}

لقد أسهم النظام السابق في تعميق الروح القبلية والطائفية ,وبدلا من أن يقوم بتحرير الافراد من العشائر والطوائف والاثنيات ليكون منهم مواطنين صالحين ,فقد رسخ القيم والتقاليد والعصبية القبلية والطائفية

عن طريق إعادة إنتاج القيم والعصبية القبلية وترسيخها وتاجيح الروح الطائفية بدلاً بذل الجهود لضمان تلاشيها حيث اثار الوعي الديني والمذهبي والعشائري ومنحه وسائل للدفاع عن النفس، وفي دستور ٢٠٠٥، الوثيقة السياسية الأهم التي صيغت بعد نيسان ٢٠٠٣، اشارت الى أن العراق أنتقل من كوناً دولة ذات هوية بسيطة هي الهوية العربية الى أن يعبر عن نفسه بوصفه بلدا ذا هوية مركبة في ظل هذا الفهم أنشئ النظام السياسي ما بعد ٢٠٠٣، وما يسمى بالديمقراطية التوافقية وهي نظام يوصف بأنه نظام مصمم للمجتمعات المنقسمة او المجتمعات التعددية والعراق واحد من هذه المجتمعات وكانت الوثيقة الأولى التي صممت النظام التوافقي في العراق هو قانون إدارة الدولة الذي صدر في اذار ٢٠٠٤، قانون وقد ضم الأركان الرئيسية للأنظمة التوافقية وهي أربعة أركان^{٢٤}.

الركن الأول: هو أن يكون هناك ائتلاف واسع .

الركن الثاني: الفيتو المتبادل حتى لا يكون هناك طغيان لمكون على حساب المكونات الأخرى فيجب أن تكون هناك قيود تملكها كل المكونات على المكونات الأخرى .

الركن الثالث: يتعلق بالتمثيل النسبي سواء على مستوى الانتخابات او على مستوى مؤسسات الدولة نفسها
الركن الرابع: ما يسمى الاستقلال الذاتي الاقطاعي والذي ينتج عنه فكرة الفيدرالية لكن دستور ٢٠٠٥ قضى بشكل منهجي على عناصر رئيسة في النظام التوافقي الذي أقره قانون إدارة الدولة، هناك فيدرالية واستقلال ذاتي، لكن العراقيين لم ينجحوا على الأقل في بناء ائتلاف واسع يضم كل الكتل الكبيرة وكان في قانون إدارة الدولة قيود حق نقض يتمتع ب مجلس الرئاسة الذي يضم ممثلين عن المكونات وكل هذا أنتهى مع الدستور ٢٠٠٥ .^{٢٥}

لذا وجدنا أن المواطنة في العراق كانت ضعيفة وأن الولاءات الجزئية كانت اعمق من ولاءات المواطنة كالعشيرة والطائفة وغيرها وعدم معرفة ما هو نافع وما هو ضار للوطن وكان هذا سمة لكثير من العراقيين^{٢٦}

كل ذلك جعل العملية السياسية تتميز بتعدد مراكز القوى دون اتفاق على قواعد لادارة ذلك التعداد او لمنعه من الانحدار الى النزاع فالسلطة مجزأة للغاية ويحتمل أن تصبح اكثر أنقساماً في المدى القصير (فالصراعات ليس فقط بين المكونات او بين القوى بل باتت داخل المكون الواحد وتشتد الآن داخل البيت الشيعي-وكذلك البيت السني وبعض الأقليات).^{٢٧}

أن المشكلة في عراق اليوم هو الصراع على السلطة وسعي كل طرف الى تثبيت وجوده في الدولة قد انسحب بالطبع الى وجود شخصية المجتمع وأن طبيعة المجتمع العراقي تتجسد وراء الأنتماء الطائفي والعشائري والقبلي) فلا توجد مشكلة بين الشيعة والسنة او بين الكرد والعرب بقدر مايتعلق الامر بوجود ومشاركة كل منهم في سدة الحكم.^{٢٨}

في هذا الصدد تذهب " فيبي مار" احد اكثر الخبراء الامريكيين في الشأن العراقي في تحليلها للهوية الشيعية الى القول أن الهوية الشيعية ليست بعد قوية الى حد يكفي لجذبهم الى الفكر الانفصالي ولكن حينما تستهدفهم العمليات الإرهابية بقسوة فهذا الامر يدفع باتجاه زيادة الاتجاه الانفصالي الشيعي لكن الهوية العربية والروابط القبلية تعتبر أحياناً من الهويات المتعارضة في صفوف الشيعة ولكنها لم تطغ بعد على الهوية العراقية.^{٢٩}

ثانياً: أزمة السلطة السياسية بعد عام ٢٠٠٣

فيما يتعلق بعملية بناء السلطة السياسية في الدولة العراقية بعد ٩-٤-٢٠٠٣ .

فقد شكلت هذه العملية مشكلة جوهرية نتيجة إعلان السفير بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي للعراق عن تأسيس (مجلس الحكم الانتقالي في العراق بعد عام ٢٠٠٣) على وفق مبدأ التمثيل النسبي للقوميات والأديان والطوائف العراقية برغم ضمان تمثيلها واسماع اصواتها والاعتراف بوجودها وحقوقها ليتأسس هذا المجلس فعليا على قاعدة المحاصصة والطائفية اذ احيت المحاصصة وبشكل مبالغ فيه الالام والاحقاد الدفينة والموروثة فقد تسببت في أنقسام أبناء الشعب الواحد ونالت جديا من أنتماء العديد منهم الى الجماعة والهوية الوطنية العراقية واضعفت ولائهم لها ,استمر واتسع النطاق لهذه القاعدة مما تسبب تشويه هذا البناء في المحاصصة التي قامت عليها العملية السياسية العراقية المتعاقبة ,مما تجلى واضحا لتوزيع مناصب الرئاسة الثلاث (الدولة الحكومة البرلمان) بين القوى السياسية العراقية بعد أنتخابات عامي (٢٠١٤,٢٠١٠,٢٠٠٥) على وفق هذه القاعدة مما جعل هذه الحكومات الجديدة كلها حكومات توافقية تقوم على حكم الأغلبية المتوافقة (المتراضية).^{٣٠}

كذلك طبيعة ممارسة السلطة جاءت مغايرة لما نص عليه الدستور العراقي فقد اختار العراق على وفق دستور ٢٠٠٥ أن يكون دولة اتحادية ونظام الحكم فيها جمهوري نيابي واختياره لهذا النظام يؤدي الى اختيار مؤسسات تتوافق مع هذا الاختيار, اذ أن النظام البرلماني يتميز بعدة خصائص منها أن الجهاز التنفيذي في النظام البرلماني يتصف بالثنائية المتكونة من رئيس الدولة غير المسؤول الذي قد يكون ملكا او رئيسا ومن رئيس الحكومة صاحب السلطة الحقيقية في المؤسسات التنفيذية.^{٣١}

ونظرا الى أن المجتمع العراقي يتسم بتعددية مكثفة على أسس عرقية ودينية وطافية وعشائرية ,لأن احد التحديات الجوهرية التي تواجه عملية بناء نظام ديمقراطي في العراق يتمثل في غياب او ضعف الاتفاق بين القوى العراقية الرئيسية في العراق التي تتمثل بالاكرد والشيعية والسنة على صيغة وعلى اجندة للانتقال لهذه الصيغة بما يعنيه ذلك من غياب التوافق فيما بينها بشأن القضايا الرئيسية ذات الصلة بهذا

الملف, ويرجع ذلك الى حرص كل من هذه القوى على تعزيز مكاسبها وحمايا مصالحها في العراق, فالاكراد حريصون على التمتع بحكم ذاتي يكرس الوضع الذي عاشوا فيه منذ الغزو العراقي للكويت, والشيعية يتطلعون الى دور سياسي في عراق موحد يعكس حقيقة وزنهم العددي بوصفهم يشكلون الأغلبية في المجتمع العراقي والسنة لديهم هاجز عريض من احتمالات التهميش السياسي والاقتصادي في ظل الترتيبات السياسية الجديدة.^{٣٢}

الخاتمة:

لا تقتصر لفظة إشكالية في هذا البحث على المشكلات فحسب بل تعني أيضا المتطلبات والمستلزمات والشروط اللازمة لأزمة الثقة السياسية في العراق وهي تتفق مع الهدف المرسوم للبحث : تحليل الظروف الاجتماعية العراقية في ضوء المتطلبات التي تفرضها مسألة أزمة الثقة والتحول الديمقراطي في العراق وبالعلاقة مع مجموعة أسس بنيوية تجد اتفاقا عاما كونها تلازم مسيرة التحول وعملية البناء والتحضّر الاجتماعي بمفهومه الشامل وتتجسد هذه الأسس في الموراث التاريخية -الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية , المحددات الخارجية ,المجتمع المدني ,اذ تضمن البحث بشكل مفاهيمي وتناول الحقبة السياسية تاريخيا وما آلت اليه نحو أزمة الثقة السياسية .

واخذ بشكل موجز البحث عن اهم الإشكاليات السياسية بعد عام ٢٠٠٣ في اطار الازمة السياسية ومن اهم سياسيات إعادة تاهيل المجتمع العراقي في إعادة البنية سياسيا واجتماعيا , اختم بحوار دار بين الآن دوينوا الذي يرد على سؤال الديمقراطيين بخصوص (ماهو البديل عن الديمقراطية)؟

" الكثير يتساءلون عما هو النظام الأفضل والأنسب؟ هذا السؤال لامعنى له ,لايوجد نظام سياسي مفضل في حد ذاته في كل العصور والظروف والأماكن التاريخية وبالمثل ,لايوجد حل "مطلق"

للشؤون البشرية , ولا أي " طريقة نهائية " للعيش للمجتمعات والشعوب . يمكن القول بأن افضل شكل من اشكال الحكومة , هو الذي يلبي مصالح الناس على افضل وجه حيث توجد طرق مختلفة ومتناقضة بشكل متبادل لتحديد المصلحة "الجماعية " (مثل الازدهار والسعادة والقوة والمصير) يمكن القول بالتأكيد أن النظام الأمثل هو ذلك الذي يعطي افضل نتائج في وقته . لكن هذه أيضا إجابة غامضة الى حد ما ,تعتمد على الفترة التاريخية وعلى هذا الأساس ستتغير الاحتياجات ستختلف المتطلبات في أوقات السلم عن المتطلبات في أوقات الحرب , ومن المعروف جيدا مدى عدم ملائمة في "حالة الطوارئ" اذا اخذنا حالة الديمقراطية مثلا ,فإن السؤال الذي يطرح نفسه قريبا هو هل يمكن تطبيق هذا النظام في جميع أنحاء العالم ؟ توجد أسباب وجيهة للشك في حالة تطبيقية فمن ناحية أن الديمقراطية بأفضل معانيها – متجذرة في التاريخ المؤسسي والسياسي لاوروبا من ناحية أخرى ترتبط الديمقراطية الليبرالية ارتباطا وثيقا بالاخلاق اليهودية المسيحية وفلسفة التنوير بذريعة ماذا تجعل دول العالم الثالث تحتضن هذا النظام؟ مرة أخرى يمكن اعتبار العالمية بمثابة ذريعة للتمركز العرقي .

لذلك لايمكن اثبات "الخير" الجوهري للنظام السياسي على الأكثر، قد يحاول المرء اثبات أن شكلا معيناً من اشكال الحكومة مفضل على شكل اخر في ظروف معينة ومن اجل الوصول الى هدف معين .الى جانب ذلك فإن جميع المؤلفين الذين تخلو عن فكرة تأسيس "صلاحها" الجوهري واعتمدوا في الغالب نهجا مقارنا .

وفي معرض خاتمة البحث لا بد الإشارة الى أهمية الثقة حيث ورد عن حكيم صيني عندما سأل عن إمكانية التخلي عن عناصر مهمة في إدارة الدولة منها المال والغذاء والثقة فأجاب من الممكن التخلي عن المال والغذاء ألا أنه لايمكن التخلي عن الثقة فأذا تشتت ذهب معها كل شيء ,

بالتالي نختم وهو آلية تعزيز هذه الثقة او تحجيم أزمة الثقة السياسية يكمن فقط في العمل المؤسساتي الحقيقي الذي يأخذ منهج التحليل العلمي في إدارة كافة جوانب الدولة.

الهوامش:

- ١ - وائل إسماعيل . نظرية إدارة الأزمة الدولية . بغداد : مكتبة السنهوري ، ط١ ، ٢٠٠٣، ص١٥.
- ٢ محمد الرزاي . مختار الصحاح" تحقيق :يوسف الشيخ محمد ، بيروت :المكتبة العصرية ،بلا ،١٩٩٩، ص١٧.
- ٣ الخليل بن احمد الفراهيدي. كتاب العين "الجزء السابع"، تحقيق مهدي المخزومي ،إبراهيم السامرائي، بيروت :دار ومكتبة الهلال ،بلا ،بلا، ص٣٩٥.
- ٤ Laurence UrDang "the ranDom hose Dictionary of the English language"college eDition in p371.،1969،new york،ranDom hOuse،chief stuart burg – Flexner managing eDitor
- ٥ The American heritage, ictionary, Houghton miffin company boston, usa1988 p.56.،- ٥
٦. - ٦. unvirsty press,oxfor،Oxfor, ictionary ,1998، P:99
- ٧ احمد الشعلائن. إدارة الازمات ، الرياض : اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٣، ص١٧.
- ٨ معتز عبد الرزاق . "إدارة الازمات ونظم المعلومات حريات التاثير والفاعلية". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، نصف سنوية، العدد. ٢٨ ، ٢٠١١، ص١٤٦.
- ٩ -1 Arthur.p."crisis management: essy to Do baDly.harD to Do right" .،p26،2007، no.1- ٩
- strategic Dieection .vol.23
- ١٠ - سعد الشهراني . إدارة عمليات الأزمة الأمنية ،الرياض : اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٥، ص١٧.
- ١١ -السيد عليوه. إدارة الازمات والكوارث ومخاطر العولمة والإرهاب الدولي ، القاهرة : دار الأمين للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢، ص١٣.

- ١٢ - heil, gesber, falkheimer - e:multicultural crisis communtion: towars a social
crisis ،journal of contiongancies, perspectife, constructionst
p181, 2006, 4, no, fol. 14, management
- ١٣ - glenn. h. snyar - conflict an crisis in the in ternatioal ،
p222, 1976, newyrak, press. free, politics, worl. pou, Thompson, inrosenau, sustam.
- ١٤ - فاضل محمد . "استراتيجية أولى الازمات " . بغداد : مجلة العلوم السياسية ، نصف سنوية ، العدد. ١٨،
١٩٩٩، ص٥.
- ١٥ - "Confidence", D'Arcy Lyness (1-2015) ، Retrieved 11-3-2019، kishealth .
- ١٦ - "Building Self-Confidence" ، minDtools، Retrieved 11-3-2019،
- ١٧ - "The Trouble With Trust" ، psychologytoDay، Retrieved 11-3-2019، 25-3-2014،
- ١٨ - ايمن منصور ندا ، شيماء ذو الفقار . نظريات الراي العام . القاهرة : بريس ، ٢٠٠٤، ص١٠٠ .
- ١٩ - وفاء علي داود، كمال المنوفي. الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات. القاهرة : مكتبة الوفاء
القانونية، ط١، ٢٠١٤، ص٥٥.
- ٢٠ - خضر عباس عطوان . مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق . لبنان : المستقبل العربي، ا لمجلد ٢٩، العدد
٣٣٠. (٣١ - ٨ - ٢٠٠٦)، ص٤٢.
- ٢١ - شمخي جبر . ثقافة الهوية والمواطنة الهويات الفرعية والهويات الوطنية . بغداد ، مجلة ميزوبوتاميا ، العدد. ١٠ ،
٢٠٠٩، ص١.
- ٢٢ - إبراهيم الحيدري . الولاءات العشائرية والطائفية واشكالية الهوية في العراق . موجز البحث المقدم الملتقى الفكري الأول
للحوار الوطني . بغداد من ٣-٢، تشرين الأول، ٢٠٠٩، ص٣.
- ٢٣ - نادية فاضل عباس فضلي . المواطنة والهوية المشتركة دورها في بناء الدولة العراقية . تحرير علاء عكاب ومجموعة
باحثين استراتيجية بناء دولة العراق بعد الأنسحاب الأمريكي ، بغداد ، من اعمال المؤتمر السنوي لقسم السياسية بيت
الحكمة ، مطبعة دمشق ، ٢٠١١، ص٧٠٢.

- ٢٤ - شاكرا الأنباري . الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها. بيروت : معهد الدراسات الاستراتيجية ، ط٢٠٠٧، ص١، ص٥
- ٢٥ - دستور جمهورية العراق ، دستورها خيمتنا ، اب ٢٠٠٥، من المادة ٤٥ - الى المادة ٧٧، ص١٠-١٦ .
- ٢٦ - رباح مجيد الهيتي . أنهيار سلطة الدولة في العراق . دمشق : دار العرب ، بلا ، ٢٠١٠، ص٣٣٠ .
- ٢٧ - حسن لطيف الزبيدي ، نعمة محمد العبادي وعاطف السعدون .العراق والبحث عن المستقبل . النجف - بيروت : المركز العراقي للبحوث والدراسات ، ط١ ، ٢٠٠٨ ، ص٥٢٠ .
- ٢٨ - لا يونهيل بيهنر . أسطوانة الهلال الشيعي . بلا : مجلس العلاقات الخارجية، بلا ، حزيران ٢٠٠٦، ص٢١ .
- ٢٩ - حسن لطيف الزبيدي ، نعمة محمد العبادي وعاطف السعدون العراق والبحث عن المستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٢١ .
- ٣٠ - علي عباس مراد .حول بعض مشكلات إعادة بناء الدولة في العراق . بابل : مجلة حمورابي ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد ٤٠ ، كانون الأول ، ٢٠١٢ ، ص٢٠٧-٢٠٨
- ٣١ - نديم عيسى خلف . ملاحظات حول الخيار الرئيسي في العراق . بغداد : مجلة كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٢٩ ، تشرين الأول ، ٢٠٠٤ ، ص٦١ .
- ٣٢ - موسى فرج . الفساد والفضي في العراق . بغداد : دار المؤلف للطباعة والنشر . ط١ ، ٢٠١٥ ، ص٩٩ .
- المراجع:**
- الكتب العربية:
- ١- إبراهيم حسيب الغالبي، أزمات العراق السياسية ، سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات ، دار الساقى ، ٢٠١١، ٢٠١٠ .
- ٢- احمد ماهر ، إدارة الازمات ، الدار الجامعية الإسكندرية ، ٢٠٠٦ .
- ٣- السيد عليوة ، (إدارة الازمات والكوارث: مخاطر العولمة والإرهاب الدولي) ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
- ٤- جعفر الحسيني ، على حافة الهاوية العراق ، ١٩٦٨-٢٠٠٢ ، دار الحكمة للنشر والتوزيع .
- ٥- حسن العلوي : الشيعة والدولة القومية في العراق ، (١٩١٤-١٩٩٠) ، ط٢ ، دار الثقافة ، قم ، ١٩٩٠ .
- ٦- حنا بطاطو ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٠ .

٧- خضر دولمي، مقالات صحفية في التعايش وبناء السلام، من نينوى وكركوك، ط١، مطبعة كاروان أربيل، ٢٠١٢.
٨- الخليل ابن احمد الفراهيدي، كتاب العين، الجزء السابع، تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال بيروت، بلا.

٩- رباح مجيد الهيتي: أنهيار سلطة الدولة في العراق، دار العرب، دمشق، ٢٠١٠.
-المراجع الأجنبية:

- 1- Arhur.p."crisis management: essay to Do badly.hard to Do right" strategic Direction .vol.23,no.1,2007,p26.
- 2- Building Self-Confidence", mindtools ,Retrieved 11-3-2019.
- 3- D'Arcy Lyness (1-2015) , "Confidence" , kidshealth , Retrieved 11-3-2019.
- 4- falkheimer.gesber,heide:multicultural crisis communion: towards a social constructionst,perspectife.gournal of contiongancies,crisis management,fol.14,no,٤,٢٠٠٦,p181.

الكتب المترجمة:

- ١- بيتر و. غالبريث، نهاية العراق، ترجمة اياد احمد، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٧.
- ٢- تشارلز تريپ، صفحات من تاريخ العراق، الدار العربية للعلوم، مكتبة مدبولي الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٦.
- ٣- جابرييل ايه الموند، جي بنجهام باويل لابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة: هشام عبدالله، الدار الاهلية للنشر والتوزيع ط١، لبنان ١٩٩٨.
- ٤- جاريث ستانسفيلد، العراق الشعب والتاريخ والسياسة، ابو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٩.
- الاطاريح والرسائل والبحوث
- ١- أحمد علي محمد، الطائفية وأثرها في حياة العراق السياسية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

- ٢- رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية السياسية في دول الخليج العربية دراسة أنموذجي الكويت والبحرين، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
- ٣- عفاف محمد الباز (دور القيادة في إدارة الازمات) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ٢٠٠٢.